

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التجارة



السياسة الحكومية في مجال التجارة

سبتمبر 2015

إن مخطط عمل وزارة التجارة بعنوان 2015، يهدف إلى التكفل بالاختلالات التي تؤثر على القطاع في المجالين المؤسساتي والتنظيمي على حد سواء من حيث التنظيم في السوق الداخلي، تنظيم الأنشطة، كذا محاربة الغش في الأنشطة التجارية، المراقبة الاقتصادية، حماية المستهلك، وتطوير قنوات التوزيع، التأطير والإشراف على التجارة الخارجية.

من جهة أخرى، تدابير دعم أخرى تم تقريرها تتصل بإعادة توزيع الموظفين لضمان التغطية الفعالة للنسيج الاقتصادي والتجاري وأيضاً لضمان وجود ملحوظ ومنظم لأعوان المراقبة في الميدان في مجال ضبط المراقبة مع طلق سياسة تكوينية حقيقية وإعادة التكوين والترقية التي تهدف إلى تعزيز امكانيات وقدرات التدخل للموارد البشرية للقطاع.

خلال هذه المرحلة هناك إجراءات عاجلة منحت لها الأولوية لتنفيذها، إضافة الى أن عمليات الإصلاح، التكيف وتطوير التشريعات واللوائح التجارية جارية المفعول، زد على ذلك تنظيم الإدارة المركزية والخدمات الخارجية ودعم الهياكل.

إضافة، وفي ضوء الاستخدام الفعال للتحديث والموارد البشرية والمادية والعملية المتاحة للجهاز، ارتأينا إلى إنشاء شبكة إنترنت للقطاع ونظام المعلوماتية والاتصالات وذلك من خلال تطوير بنك البيانات والتطبيقات الآلية بهدف تعزيز استخدامها عن طرق تسجيل طعون سواء من قبل الموظفين، هياكل القطاع او المواطنين عن طريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للتبادل والتواصل مع الإدارة.

نفس الشأن بالنسبة لتحسين الحوكمة في قطاعنا فهو أيضاً من المحاور المركزية والأساسية لبرنامج العمل المقترح على مستويات مختلفة من خلال تنظيم هذا القطاع.

لقد أدرجت وزارة التجارة خلال سنة واحدة من عام 2015، ما يقارب 220 إجراء استعجالي، هذه الإجراءات كلها تنقسم الى 09 فصول محورية ذات أهداف مهمة ومحددة ، موجهة من جهة لإطلاق ودعم المشاريع ذات الأولوية المدرجة في برنامج الحكومة ومن جهة أخرى للحد من العجز والقصور في أداء وتنفيذ استراتيجية القطاع.

### على صعيد تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي:

من خلال إعادة النظر ومراجعة فيما يقرب من أربعين (40) نص قواني ولوائح تمكنا من تكييف وتحسين الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم جميع التعاملات التجارية وحماية المستهلك ومراقبة الجودة.

### على صعيد تحسين الضبط الاقتصادي وتنظيم السوق:

- وضع سياسة وطنية لتنظيم وتوزيع التجارة،
- تنظيم السوق ومراجعة السياسة الوطنية للمنافسة،
- تأهيل وتحديث، وتعزيز وتطوير البنية التحتية التجارية على مستوى الجملة والتجزئة،
- تحديث وتحسين إجراءات التسجيل وكذا تسيير السجل التجاري،
- إعادة توزيع غرف التجارة والصناعة.

### على صعيد تحسين نظام الجودة الوطني:

- تحسين المنظومة الوطنية للجودة،
- انجاز، استكمال وتجهيز 53 مخبر مسجل،
- انجاز وتجهيز المخبر الوطني للتجارب.

### على صعيد عصرنه وتحسين اداء جهاز المراقبة الاقتصادية وقمع الغش:

- تعزيز وتحديث جهاز المراقبة الاقتصادية وقمع الغش،
- تنفيذ برنامج طموح لإنجاز مخابر التحليل والجودة وقمع الغش.

### على صعيد مكافحة الأنشطة الغير شرعية:

- تعزيز آلية التشاور مع قطاعات المؤسسات المعنية حول إشكالية النشاطات الاقتصادية والتجارية الغير شرعية،
- الانتهاء من اشغال انجاز الهياكل التجارية الحالية (أسواق الجملة والأسواق الداخلية والأسواق المحلية) توفير الوسائل اللازمة لإدماج المتدخلين الغير شرعيين في المجال الرسمي وضمان أفضل سياسة للضبط.

### على صعيد ترقية والتحكم فى التجارة الخارجية :

- تحديد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للترقية والتنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات،
- تحديد وتنفيذ إطار وسياسة وطنية لتأطير الواردات من السلع،
- تعريف وتنفيذ سياسة تعاون جريئة.

## على صعيد المعلومات الاقتصادية والتجارية:

-انشاء نظام معلوماتي قطاعي،

-وضع سياسة اتصالية قطاعية.

## على صعيد تثمين الموارد البشرية:

-تعزيز القدرات الفنية والإدارية للقطاع،

- انجاز مدرسة للتكوين لموظفي القطاع،

- تحديد سياسة القطاع لتثمين الموارد البشرية، وذلك بوضع خطة وطنية لإعادة الرسكلة وتطوير موظفي القطاع بمعية المدارس والمعاهد المتخصصة.

## على صعيد إجراءات إعادة توزيع الموارد البشرية والمادية، عصرنة الشكل التنظيمي والعملية للهيآت القطاعية:

-مراجعة الأشكال التنظيمية والتسييرية للمصالح بمعية الفاعلين الاقتصاديين.

## على صعيد تحديث هياكل الدعم ومساندة سياسة القطاعية:

-إعادة تأهيل وتحديث وتطوير هياكل دعم القطاع،  
(SAFEX,ALGEX CACQE، EPE MAGROS ، CNRC،CACI)

-إعادة الانتشار، إعادة تنظيم وتحديث المصالح الخارجية لوزارة التجارة كالمديريات الإقليمية، المديريات الولائية، المفتشيات الإقليمية والمفتشيات على الحدود.

## على صعيد تبسيط وتحسين الإجراءات الإدارية لمختلف المصالح العمومية القطاعية:

-تحسين التسيير وتطوير السجل التجاري،

- تبسيط وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتراخيص والشهادات.

## على صعيد تدعيم واستكمال التجهيزات والاستثمار في القطاع التجاري:

-استكمال برامج التجهيزات الإدارية،

-استكمال برامج إنجاز مشاريع مخابر الفحص،

-إقتناء المعدات العلمية للرقابة والتحليل بنوعية المنتج.

## على صعيد تحسين الحكم الراشد:

- تحسين سياسة الحكم الراشد على مستوى قطاع التجارة على مختلف مستوياته عبر إدخال قواعد وأجهزة شفافة،
- التسيير المحكم في معالجة الطعون المقدمة من الفاعلين الاقتصاديين والمواطنين.

في الختام، إن تحقيق وتنفيذ جميع هذه التدابير لأفاق عام 2019، تجعل من إعادة وضع قطاع التجارة على المستوى الوطني بمعايير دولية وذلك من خلال امتصاص الاختلالات التي تعيق القطاع ولا تزال قائمة حتى يومنا هذا، وستعمل هذه السياسة على تعزيز المنافسة وبالتالي ستنظم السوق ككل، لأنها سوف تكون الضمان الأفضل لحماية المستهلك.

وأخيراً، فإن الإجراءات الرامية إلى تحقيق التجارة الخارجية ستعزز تنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق اندماج أفضل في الاقتصاد الجهوي والعالمي.